

الظاهرة بدأت تتفشى في الوسط النسوي..

## معالجة أكثر من 5000 مدمن على المخدرات سنة 2007

□ أكثر من 5000 مدمن على المخدرات تم تسجيلهم ومعالجتهم خلال سنة 2007 ضمن مراكز العلاج المختصة حسبما علم أول أمس لدى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان. وأشار المدير العام للديوان «عبد المالك سايج» إلى أنه تم إجمالا تسجيل ومعالجة 5545 مدمنا خلال السنة الماضية مقابل 4306 حالة خلال سنة 2006 أي ما يعادل زيادة بـ 1239 حالة في عدد المدمنين في ظرف سنة". وأضاف «سايج» أنه خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 تم تسجيل قرابة 27000 شخص مدمن على المخدرات من مختلف الأعمار، لا سيما شريحة العمر من 18 إلى 25 سنة". وفي السياق ذاته، أشار إلى أن ظاهرة استهلاك المخدرات بدأت تتفشى ضمن الوسط النسوي لا سيما من خلال تناول المهلوسات والقنب الهندي. وأردف قائلا: "هذا الوضع يبين أن هناك زيادة واضحة في استهلاك المخدرات وأن هذه الظاهرة

بدأت تستفحل"، موضحا أن "العوامل الاجتماعية والاقتصادية تعد السبب المباشر لذلك". وفي معرض حديثه عن جهاز التكفل بالمدمنين على المخدرات الذي يعد قيد الإنجاز من طرف وزارة الصحة، ذكر المسؤول بالعديد من الهياكل منها 53 مركزا وسيطا للاستشارة والتوجيه في العديد من الولايات لا سيما 3 مرافق بالجزائر العاصمة و2 بعنابة و2 بوهران و2 بقسنطينة. كما يجري حاليا إنجاز 15 مركزا مختصا في العلاج من أجل التكفل بالمدمنين ضمن الوسط الاستشفائي إلى جانب 185 خلية توجيه واصفاء عبر التراب الوطني. كما أوضح المدير العام للديوان أن "غلافيا حاليا بقيمة 18 مليون دج ستخصصه الدولة عما قريب للقيام بتحقيق وياتي وطني حول وضعية تعاطي المخدرات في الجزائر انطلاقا من عينة تتكون من 20 ألف أسرة". وأكد أن هذا التحقيق سيضم جمع فئات وطبقات المجتمع المعني وذلك من أجل الحصول على

نظرة معمقة حول وضعية انتشار هذه الآفة. وسيشمل التحقيق فئات العمر من 12 إلى 15 سنة ومن 15 إلى 20 سنة ومن 20 إلى 40 سنة، علاوة على فئة 40 سنة وسيتم إنجازه على شكل استبيانات فردية. وأوضح «سايج» أن التحقيق ذاته سيقوم به حوالي 60 خبيرا و800 محقق مختص تابعين للمركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية بطلب من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وتعاطيها، مضيفا أنه سيسمح بالحصول على "خريطة حول حجم الظاهرة وتحديد أنواع المخدرات المتعاطاة وفئة متعاطيها". وذكر أن اتفاقية قد وقعت في هذا الخصوص مع المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكان والتنمية وذلك بهدف تقييم مدى انتشار هذه الآفة واستعمال المخدرات وكذا من أجل أخذ صورة على الوضعية في الميدان لا سيما في الوسط المدرسي.